الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٦
المعقودة يوم الخميس
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة السادسة والاربعين

الرئيس : السيد الشمالي (الامارات العربية المتحدة)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الاعمال : مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان ، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الاساسية ؛

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين .

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/46/SR.46
17 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع احد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٩٨ من جدول الاعمال : مسائل حقوق الإنسان (تابع) (A/46/67 ، A/46/70 ، A/46/71*-E/1991/9* ، A/46/72 ، A/46/81 ، A/46/83 ، A/46/85 ، A/46/95 ، A/46/96 ، A/46/99 ، A/46/117 ، A/46/121 ، A/46/135 ، A/46/166-E/1991/71 ، A/46/183 ، A/46/184-E/1991/81 ، A/46/205* ، A/46/210 ، A/46/226 ، A/46/260 ، A/46/270 ، A/46/273 ، A/46/290 ، A/46/292-S/22769 ، A/46/294 ، A/46/304-S/22796 ، A/46/312 ، A/46/322 ، A/46/331 ، A/46/332 ، A/46/351 ، A/46/367 ، A/46/402 ، A/46/424 ، A/46/467 ، A/46/485 ، A/46/486-S/23055 ، A/46/493 ، A/46/526 ، A/46/582 ، A/46/587* ، A/46/598-S/23166 ، A/C.3/46/L.25)

(ب) مسائل حقوق الإنسان بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الاساسية : (A/46/3 (الفصل السادس ، الفرع جيم) ، A/46/24 ، A/46/473 ، A/46/542 ، A/46/543 ، A/46/603 ، A/46/609 (سيصدر فيما بعد) و Add.1 ، A/46/616 ، A/46/420 ، A/46/421 ، A/46/422 ، A/46/504 ، A/C.3/46/L.2 ، A/C.3/46/L.3)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (A/46/3 (الفصل السادس ، الفرع جيم) ، A/46/401 ، A/46/446 ، A/46/529 ، A/46/544 ، A/46/606 ، A/46/647)

١ - السيد بيكرنغ (الولايات المتحدة الامريكية) : اكد أن حقوق الإنسان حقوق طبيعية وأن الاستبداد الذي يحول دون ممارستها إنما هو اغتصاب للسلطة يتعارض مع الطبيعة ومآله الفشل . إن الديمقراطية وحدها ، التي ترغم الحكومات على الخضوع دوريا لحكم الشعوب عن طريق انتخابات حرة ، هي التي تضمن الاعتدال الذي لا غنى عنه في ممارسة السلطة ومن ثم احترام حقوق الإنسان .

٢ - إن هذا المبدأ هو الذي حكم قيام الولايات المتحدة ، كما أن إنشاء الامم المتحدة نابع من نفس الروح وميثاقها يبدأ بهذه العبارة "نحن شعوب الامم المتحدة" وإن كان الامر هنا يتعلق بعهد بين الدول .

(السيد بيكرنغ ، الولايات المتحدة الامريكية)

٣ - وكون نهج حقوق الإنسان يتوقف في كل بلد على تكوين المجتمع وقيمه الروحية ، لا يحد من شيء من طابعها العالمي . إن حقوق الإنسان لا تمنحها الحكومات ، بل على العكس من ذلك ان هذه الحكومات لا تصبح شرعية إلّا بقدر ما تحمي هذه الحقوق الموجودة قبل وجودها . ولذلك فإن جميع الدول التي تعهدت باحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعد شريكة في مسؤولية احترام حقوق مواطني جميع الدول الاخرى الموقعة على الإعلان .

٤ - والاستناد الى مبدأ عدم التدخل للتنصل من هذه المسؤولية لا يعدو أن يكون امرا جدليا تلجأ اليه النظم القمعية ، كما اعلن ذلك بحق رئيس بنما السيد انـدارا امام الجمعية العامة . إن هذه السفسطة قد نددت بها ايضا في المحفل ذاته ملك اسبانيا والسيد بانكين وزير الخارجية السوفياتي السابق ، ووصفها بانها "ذريعة مفتعلة" .

٥ - إن انتصار الشعب الذي احبط في موسكو في آب/اغسطس ١٩٩١ مناورات اولئك الذين يمكن تسميتهم كما قال السيد بانكين "بالوحوش السياسية" الفعلية ، وعودة استونيا وليتوانيا ولاتفيا الى مجموعة الدول الحرة ، قد اشيد بهما بسرور في العالم أجمع .

٦ - بيد أن هذا السرور لا يجب ان يجعلنا ننسى اولئك الذين ما زالوا يعيشون تحت وطأة القهر . لقد اعلن وزير خارجية السويد امام الجمعية العامة أن كوبا تشكل "استثناء مؤسفا" في نصف الكرة الارضية الذي تسوده الديمقراطية . إن حكومة كوبا تقهر شعبها محتقرة لجنة حقوق الإنسان وتمنع الممثل الخاص للامين العام من الاضطلاع بولايته التي عهدت بها اللجنة اليه بموجب قرارها ١٩٩١/٦٨ . وكما اكد الرئيس بوش مرة اخرى امام الجمعية العامة ، فإن حكومة تمنع المواطنين من الاعراب عن رأيهم ومن تشكيل احزاب سياسية وانتخاب قادتهم إنما هي حكومة فشلت في مهمتها . ويرجى أن تهب رياح الحرية على كوبا ، وهي الرياح التي حملت السيد انتال رئيس وزراء هنغاريا على الاعراب هنا عن امتنانه لاولئك الذين يحافظون على بقاء المثل الاعلى للحرية حيا .

٧ - إن الولايات المتحدة تعرب عن اسفها لبقاء نظم القمع في العديد من البلدان : إن الرجال والنساء في الصين ما زالوا مسجونين بتهمة الاعراب عن آرائهم . وميانمار ترفض الانصياع نتيجة انتخابات ايار/مايو ١٩٩٠ . إن الدول الاعضاء في الامم المتحدة

(السيد بيكرنغ ، الولايات المتحدة الامريكية)

يجب أن تمارس ضغطا جماعيا لوضع حد لهذه الحالة وكذلك لانتهاكات حقوق الإنسان التي تجري في هذه البلدان . إن أونغ سان سوكي الحائز على جائزة نوبل ما زال مسجونا رغم نداءات الامين العام الذي تؤيده الولايات المتحدة . وفي أفغانستان يجب أن يترك النظام الاجنبي الاصل السلطة لحكومة تمثيلية وفقا للمبادئ التي أعلنها الامين العام في ٢١ ايار/مايو والتي توافق الولايات المتحدة عليها بالكامل . وفي هايتي أطاح انقلاب عسكري بالرئيس المنتخب من قبل الشعب في عملية انتخابية نظمت بالمساعدة النشطة للامم المتحدة ، وطلبت الولايات المتحدة إعادة الرئيس اريستيد فورا الى الحكم وتضطلع منظمة الدول الامريكية بدور حاسم في الجهود التي تبذل لضمان عودته .

٨ - لقد تم تحرير شعب الكويت من الاغتصاب الوحشي الذي قام به صدّام حسين وقد برهنت الامم المتحدة في هذه المناسبة أنها قادرة على التدخل الفعال لنصرة المبادئ التي تقوم عليها . وكما أشار منذ بضعة أسابيع السيد دي ميغاليس وزير خارجية ايطاليا فإن حق التدخل لاسباب إنسانية ولحماية حقوق الإنسان قد أصبح يحظى باعتراف متزايد . وما زال صدّام حسين يقهر الشعب العراقي : فهو يحول دون التوزيع العادل للمؤن ويزيد من العقبات التي يعرقل بها أنشطة المنظمات غير الحكومية الخاصة ، ويرفض تنفيذ قراري مجلس الامن ٧٠٦ و ٧١٢ (١٩٩١) وهما يأذنان ببيع النفط لشراء الادوية والاغذية ، ويضطهد مواطنيه وبخاصة الاكراد والشيعة ويرفض إعطاء معلومات عن حوالي ٠٠٠ ٢ شخص اختطفوا في الشوارع في أثناء الاحتلال العراقي . إن تصرفه يعد وصمة في جبين الإنسانية .

٩ - إن الولايات المتحدة تأسف لانتهاكات حقوق الإنسان الضخمة في ايران ، حيث يتعرض المواطنون لعمليات القاء القبض والمحاكمات المقتضبة وعمليات الإعدام ، واضطهاد المجتمع الدولي البهائي .

١٠ - إن هذه الامثلة تتعارض مع ما يجري في بلدان أخرى تحرز فيها الديمقراطية تقدما مثال ذلك زامبيا حيث جرت انتخابات حرة بمساعدة مراقبين دوليين وبخاصة من منظمة الوحدة الافريقية وهو ما كفل نقل السلطة سلميا من حزب الى آخر مع احترام الدستور ، وفي جنوب افريقيا بدأت حكومة السيد دي كليرك عملية اصلاح ومحادثات مع المعارضة للتفاوض على دستور غير عنصري . ويرجى أن يصبح الفصل العنصري قريبا مجرد ذكرى حزينة .

(السيد بيكرنغ ، الولايات المتحدة الامريكية)

١١ - إن بعض الدكتاتوريين ما زالوا يرتكبون اخطاء المادية التاريخية ويدعون أن الديمقراطية غير ممكنة في ظل الظروف الاقتصادية لبلدانهم . ولكن العكس هو السليم : إن عدم احترام حقوق الإنسان هو الذي يعرقل التنمية الاقتصادية . إن حقوق الإنسان ليست ترفا وثمرة تنمية اقتصادية ولكنها واقع لهذه التنمية . إن الديمقراطية ومسؤولية الحكومات ازاء الشعب واقتصاد السوق والمشاركة الكاملة والتامة للمواطنين في الحياة السياسية هي مفاتيح النجاح في فترة ما بعد الحرب الباردة .

١٢ - ولذلك فإن الدول المانحة يجب أن تصر على أن تشتمل اتفاقات المعونة الثنائية على بنود يتعلق بحقوق الإنسان .

١٣ - إن العمل الدولي لتاييد حقوق الإنسان يجب أن يستند في آن واحد على مكوك محددة ووسائل مؤسسية لكفالة احترامه ولذلك فإن اقتراح السيد موك وزير خارجية النمسا الذي أعرب عنه في الجلسة العامة ، بإنشاء فريق خبراء يكون بمثابة هيئة لتقصي الحقائق تابعة للجنة حقوق الإنسان يستحق النظر فيه بجدية . وفي الوقت الذي يجري فيه الإعداد للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ فإن من المهم تنشيط مركز حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان كيما يعملا على تنفيذ الصكوك واجراء تقصي الحقائق والتنديد بالانتهاكات الجماعية لهذه الحقوق . إن هذا المؤتمر يجب الا يكون هدما وإنما وسيلة لنصرة حقوق الإنسان ويجب الإعداد له من هذا المنطلق . إن الدراسات والحلقات الدراسية لا يجب أن تخص لمن يدافعون بالفعل عن حقوق الإنسان وإنما لاولئك الذين يحتاجون للمساعدة .

١٤ - إن فترة ما بعد الحرب الباردة تشتمل على مسؤوليات تاريخية جمة بالنسبة للامم المتحدة . إن الولايات المتحدة تشيد بالقرار الذي اتخذه جميع الشركاء في عملية السلم العربي الاسرائيلي بالتفاوض وجها لوجه . إن السلم لن يصبح دائما إلا اذا ما تمتعت جميع شعوب هذه المنطقة الممزقة ، تمتعا تاما بحقوق الإنسان وبالحريات السياسية واذا ما تم ضمان وجود اسرائيل وجيرانها في داخل حدود آمنة .

١٥ - إن العهد الجديد الذي يبدأ ، يجب أن يكون ، كما قال الرئيس بوش عهد سلم شامل ، حجر الزاوية به هو احترام حقوق الإنسان بالنسبة للكرة الارضية باسرها .

١٦ - السيد لوشا (بيرو) : أشار الى أن السرور الذي أثاره انتهاء المواجهات الايديولوجية قد شابته القتامة من جرّاء ما أسماه "متلازمة ما بعد الحرب الباردة" : الاتجاه الى التدخل في منطقة ما ، وعمليات الضم العرقية والانفجارات الوطنية في منطقة أخرى ، وضعف النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية الذي يبرهن عليه قلب نظام الحكم الديمقراطي الوليد في هايتي . وفي هذا الجو العاصف ، يجب أن تكون حقوق الإنسان - المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية - هي المحور الموجه للحياة الدولية .

١٧ - وقال إن حقوق الإنسان لا تعرف الحدود الجغرافية ولا يمكن أن تخضع لأسباب الدولة ولكن من المهم أن يضع المجتمع الدولي في اعتباره في عمله لكفالة طابعها العالمي ، تنوع المناطق والثقافات ، دون تمييز نموذج سياسي وأيديولوجي محدد . إن حقوق الإنسان تضطلع بدور أساسي في سياق من الديمقراطية والتعايش السلمي ، لأن باسمها يجري التنديد بالحالة الاجتماعية المؤسفة لبلدان العالم الثالث ويعاد النظر في الاشكال التقليدية للسلطة والهياكل الاقتصادية المجحفة . بيد أنه يجب تفادي استخدامها كوسيلة للضغط من جانب واحد . إن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعوب لا يمكن أن تخضع لقالب العلاقات الدولية التقليدية . ومن هذا المنطلق - الذي أخذ يشيع بصورة متزايدة في الامم المتحدة - يجدر بذل قصارى الجهود لدعم التحضير للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي اقترحه الامين العام ، وكذلك لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية بغية منح حصة عادلة من الموارد العامة والخاصة ، وفقا لمعايير عملية ومنصفة ، للعنصر الاجتماعي للتنمية ووضع قائمة أولويات في المجال الاجتماعي . وسوف يصبح بالامكان تمييز المضمون بدلا من الشكل في العمل الجماعي بغية كفالة الطابع العالمي لحقوق الإنسان . إن الاستراتيجية الإنمائية يجب أن تعاد صياغتها : إن التنمية يجب أن تتم عن طريق الديمقراطية ، وهي الاعراب عن الارادة الشعبية وتقرير المصير . ويجب مع ذلك تفادي أن يفرض من جانب واحد نمط واحد للديمقراطية . ولذلك يجب أن تضطلع المجموعات الاقليمية بدور في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان .

١٨ - وتكلم ممثل بيرو فوصف الاصلاحات الجارية في بلده لتعزيز الديمقراطية وإعادة بيرو الى النظام المالي الدولي عن طريق جهد مؤلم وإن كان ضروريا لتطهير الاقتصاد واستراتيجيات جديدة لمكافحة الارهاب والاتجار بالمخدرات . لقد حملت بيرو على مجلس للسلم مهمته الأساسية وضع خطة وطنية للتهدئة .

(السيد لونا ، بيرو)

١٩ - وهناك جانب آخر للاستراتيجية في بيرو ، هو الرغبة في احترام حقوق الإنسان في مكافحة الارهاب ، التي أدت الى اصدار المرسوم الاخير الذي يأذن باجراء عمليات تفتيش في اي مكان قد يوجد به اشخاص محتجزون أو أُعلن عن اختفائهم . ومن هذا المنطلق ذاته استقبلت بيرو وفدا من اللجنة المشتركة بين البلدان الامريكية والمعنية بحقوق الإنسان ، اجتمعت مع رئيس الجمهورية والسلطات الرئيسية وقامت بزيارة المناطق التي تسود بها حالة الطوارئ .

٢٠ - وفيما يتعلق بالاندماج في النظام المالي الدولي ، تحترم بيرو بدقة الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي ، بدعم من المجتمع الدولي ، وقد حصلت على ١,٣ مليار دولار من فريق الدعم الذي شكلته اسبانيا والمانيا وايطاليا وبلجيكا والسويد وسويسرا وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا وكولومبيا والمكسيك والولايات المتحدة وهولندا واليابان . كما اتخذت الحكومة أيضا تدابير متعددة لإعادة تشكيل الاقتصاد وبخاصة القطاع الخاص .

٢١ - وهذا الانعاش للاقتصاد والديمقراطية ، يصاحبه كفاح ضد الفقر .

٢٢ - بيد أن الديمقراطية في بيرو تصطدم بأعداء داخليين : الفريق الارهابي الدموي المعروف باسم الطريق المضيء (الذي يتجاهل الفاظ ، الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية) وحركة توباك امارو الثورية .

٢٣ - إن بيرو ليست دولة شمولية . وعدد الاشخاص المختفين بها قد انخفض الى حد كبير في ظل حكومة الرئيس فوجيموري في حين اتسع النطاق الذي يعمل به الارهاب ، واخذ يتعرض لمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان . إن الحكومة وهي نابعة من المجتمع المدني ، لا تقهر هذا المجتمع وإنما تتحد معه لمكافحة المجموعة المتعصبة التي تعتدي على اكثر المواطنين فقرا - الفلاحون الابرياء ، وسكان الاحياء الفقيرة في المدن - ومن المهم أن تندد الحكومات والمؤسسات وبخاصة المنظمات غير الحكومية وتحارب العقيدة المتعصبة ، دون أن تخدع بالتفسير المانوي الذي يجد في الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية تبريرا للارهاب . وكون الطريق المضيء لم ينجح في تعبئة جماهير الفلاحين يبرهن جيدا على انه لا يلبي تطلعات الجماهير .

(السيد لونا ، بيرو)

٢٤ - لقد شعر المجتمع الدولي بالارتياح للتحولات التي جرت في أوروبا الشرقية : فكيف لا تشعر بيرو التي تعمل جاهدة على الدفاع عن الديمقراطية في ظل احترام كرامة الإنسان بالارتياح لذلك أيضا .

٢٥ - السيد الفارو - بينيدا (السلفادور) : أكد تمسك بلده بحقوق الإنسان ، كما أكد أن على كل شخص أن يختار بحرية الطريق الذي سيسمح له باشباع احتياجاته المادية والروحية . إن الشعوب تنظم نفسها في مجتمعات تعكس خصائصها الثقافية . ويجب من أجل الصالح العام أن تُحكم هذه الشعوب . ويدل التاريخ على وجود تنوع ضخم في أساليب هذه الحكومات ابتداء من أقسى الشموليات التي لا تترك أي مجال للانتخابات أو تجعل منها مجرد مهزلة وحتى الديمقراطيات الحقيقية التي تنتخب فيها الحكومات بواسطة غالبية المواطنين .

٢٦ - وبالنسبة للسلفادور ، ليس هناك ما يمكن أن يحل محل الانتخابات الدورية النزيهة لأن الديمقراطية لها جذورها بين الشعب الذي يعرب عن رأية عن طريق التصويت .

٢٧ - إن الانتخابات الديمقراطية تعد أمرا عاديا بالنسبة للكثير . أما بالنسبة لشعب السلفادور الذي اضطر لإجراء انتخابات تحت طلقات الرصاص وعمليات القصف ، فقد اتسمت هذه العملية بجهد بالغ ، وحصلت البلد في أعقاب انتخابات آذار/مارس ١٩٩١ على جمعية تشريعية مُثلت فيها جميع التيارات الفكرية بما في ذلك الحزب الشيوعي .

٢٨ - وخلال عمليات الانتخاب السبع التي توالت في السلفادور منذ عام ١٩٨٢ ضمن المراقبون الدوليون مصداقية عمليات الاقتراع .

٢٩ - ولذلك فإن السلفادور تؤيد تسمية منسق يعنى بالمسائل الانتخابية ووضع قائمة بالخبراء الدوليين الذين بوسعهم تنسيق البعثات بوصفهم ممثلين خاصين للأمين العام . إن دورهم لن يقتصر على ابداء المشورة وإنما على كفالة مصداقية الانتخابات الشعبية .

٣٠ - ومع نهاية هذا القرن التي تشهد انتصار الديمقراطية ، تشعر أمريكا اللاتينية بالفخر لانها تتألف من مجتمعات حرة فقط . وكما أعلن الرئيس الفريدو كريستياني في خلال مؤتمر القمة الذي عقده رؤساء دول أمريكا الوسطى في تموز/يوليه الماضي ، فإن

(السيد الفارو - بينيدا ، السلفادور)

شعوب أمريكا اللاتينية المتحدة في ظل الحرية كمثل أعلى يجب أن تتحد أيضا في ظل حرية هذا المثل .

٣١ - السيد اندرسون (سنغافورة) : إن السرور البالغ الناجم عن انتهاء الحرب الباردة وانتصار الديمقراطية قد أدى الى تعزيز المثل العليا الغربية دون أخذ التاريخ والتقاليد والدين والقيم الثقافية والظروف الاقتصادية للبلدان غير الغربية أحيانا في الاعتبار . لقد تكلم ممثل هولندا باسم المجتمع الأوروبي فأكد مؤخرا أمام اللجنة أن التعدد الديمقراطي ، والانتخابات النزيهة واحترام حقوق الإنسان تعد بالنسبة للدول أعضاء الاتحاد أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وسنغافورة توافق بالتأكيد على أهميتها وتذكّر بأن تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية هو أحد مبادئ الكمنولث ، وقد وضعه رؤساء حكومات هذه البلدان في اجتماعهم في سنغافورة عام ١٩٧١ . ولكن هذه الشروط وإن كانت ضرورية فإنها غير كافية لكفالة النمو السريع وبخاصة في المجتمعات الزراعية التي تشكل العديد من البلدان النامية ، أو في البلدان التي ما زالت في مرحلة التصنيع الحديث الأولي . وفي هذه الحالة فإن الشروط الضرورية هي الاستقرار وتوافق الآراء والتعاون . وإلاّ فإن هذه البلدان لن تحصل على امكانية انتاج فائض زراعي كاف يسمح لها ببناء قطاعها الصناعي وتغذية سكانها . وفي المدن تؤدي إعادة التشكيل الاقتصادية الى تقلبات ، وفقدان العمل وانخفاض مستوى المعيشة . واذا ما حصل كل فرد خلال هذه العملية على حق الاعراب عن تطلعاته بحرية ما يلقى من احباط ، فإن ذلك سوف يؤدي الى الغموض والشحناء . وهذا ما يحدث حاليا في بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي حيث يصطدم الانتقال الى نظام السوق الحرة والديمقراطية المتحررة بصعاب ضخمة . ومن ثم فانه يجدر أن يقال للسكان الحقيقة الكاملة مع اقناعها بقبول التضحيات والمعاناة التي لا بد من وجودها . إن الحكومات اذ تتبين مسؤولياتها ازاء شعوبها يجب أن تبرم ، انطلاقا من روح توافق الآراء ، عقدا اجتماعيا بشأن السياسة الواجب اتباعها .

٣٢ - وقال إن تاريخ ألمانيا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك تاريخ كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة خلال تطورها الاقتصادي في الستينات والسبعينات يبرهن على أنه قد اجتمعت في كل مرة الشروط المسبقة التي لا غنى عنها وهي الاستقرار السياسي وتوافق الآراء العريض والتعاون .

(السيد اندرسون ، سنغافورة)

٣٣ - وأضاف قائلا إن الاقتصادات الجديدة في آسيا قد ازدهرت أيضا نتيجة للمساعدة السخية والوصول إلى الأسواق اللذين مهدتهما البلدان المتقدمة النمو . ولكن للأسف فإن الازدهار الاقتصادي سيكون أصعب بالنسبة للبلدان التي ما زالت حاليا في طور النمو لان الفرق بين الدول الغنية والبلدان الفقيرة قد ازداد . إن الفقر هو من غير شك العقبة الأساسية في سبيل التنمية الديمقراطية ولذلك فإنه يقع على عاتق البلدان الغربية زيادة مساعدتها الاقتصادية وإتاحة الوصول للأسواق وذلك بمساعدة البلدان النامية على الخروج من الحالة التي توجد بها حاليا . إن البلدان الغربية قد برهنت في الواقع على أنها تتبين مسؤولياتها . وقد اقترح مؤخرا وزراء مالية بلدان الاتحاد الاوروبي أكثر من سبعة بلايين دولار أمريكي على سبيل المساعدة الشاملة الغربية لمعاونة الاتحاد السوفياتي على تلبية الاحتياجات الغذائية خلال فصل الشتاء الحالي . وينبغي أن تبرهن هذه البلدان أيضا على نفس السخاء إزاء البلدان النامية وبخاصة في افريقيا بالسماح لها بالنجاح في عملية الانتقال نحو الديمقراطية الراسخة . إن هذه هي إحدى الاستنتاجات التي توصل إليها رؤساء حكومات بلدان دول الكومنولث في اجتماعهم في هاراري حيث أكد رئيس وزراء الهند دون التشكيك في تفوق النموذج الديمقراطي أن البلدان النامية مثل الهند ينبغي أن تهتم أولا بتغذية شعوبها وتوفير الكساء لهم . وفضلا عن ذلك فقد أشار رئيس أوغندا إلى أن غالبية البلدان الافريقية تختار الديمقراطية أولا ولكنها تنتهي في ظل النظم العسكرية لان الديمقراطية لا تغذي الاسواق .

٣٤ - وفضلا عن ذلك فإنه يجب على البلدان النامية بغية اعتماد التعدد الحزبي الليبرالي الذي يمارسه الغرب ، اعتمادا فعالا ، إن تمتع ببعض السمات أو الممارسات الثقافية ومنها التسامح وتوافق الآراء والإقناع السلمي والمناقشة . ويجب إقناع النخبة السياسية بفائدة الديمقراطية وحقوق الإنسان لان إرادة هذه النخبة وطاقتها لا غنى عنها لإنجاح العملية الانتقالية نحو الديمقراطية .

٣٥ - إن عملية بناء الديمقراطية وصونها وتعزيزها أصعب بكثير في المجتمعات المتعددة العرقيات أو المجتمعات القبلية وهي السمة الاساسية لمعظم البلدان النامية . إن الخصومات التقليدية والنزاعات الدامية من أجل اعتبارات العرق أو اللغة أو الدين كثيرا ما تعلو على أية ارتباطات بمفاهيم سياسية مطلقة كما تبرهن على ذلك اليوم المأساة التي تشهدها يوغوسلافيا .

(السيد اندرسون ، سنغافورة)

٣٦ - ولذلك فإننا يجب أن نترك الوقت اللازم للمجتمعات حتى تتطور وللإصلاحات حتى تؤتي ثمارها . وعندما يقبل السكان بالقيم الديمقراطية ويثورون ضد انتهاكها فإن هذه القيم سوف تسود في المجتمع .

٣٧ - إن سيادة النظام اللازمة للتطور الاقتصادي ومخاطر عدم الاستقرار الناجم عن التوترات العرقية أو غيرها يحث في كثير من الاحيان السكان الفقراء في البلدان النامية على قبول حكومات ديكتاتورية أو تعسفية بل وعسكرية إذا كانت السلع اللازمة تتوافر في الاسواق . وفضلا عن ذلك وكما برهنت تجربة إنهاء الاستعمار فإن التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان في المستعمرات المستقلة حديثا قد أدى إلى نتائج مشكوك فيها كثيرا ما قادت بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى ركود اقتصادي واضطرابات عرقية ودينية وإلى الانهيار التام للسلطة المدنية .

٣٨ - ومن ثم فإن بوسعنا أن نستخلص أن الديمقراطية وحقوق الإنسان لا يمكن أن يسودا في البلدان النامية إلا إذا أُخذت في الاعتبار الاختلافات الثقافية واختلاف التقاليد والخبرة التاريخية . وكما قال السيد ر. نايبهر فإن "روح العدالة السائدة لدى الإنسان تجعل الديمقراطية ممكنة ولكن اتجاهه الى الظلم والإجحاف يجعلها ضرورية" .

٣٩ - وقال ممثل سنغافورة إنه كلما نما البلد كلما فرضت الديمقراطية به نفسها لانه يمتلك عند ذلك نسبة من السكان الحضريين النشطين المؤهلين والمعلّمين الذين تتزايد لديهم المتطلبات وبخاصة فيما يتعلق بإدارة البلد . ويجب عند ذلك اعتماد نظام حكم أكثر تمثيلا لتلبية تطلعات هؤلاء السكان وتسهيل الانتقال إلى مرحلة التنمية التالية .

٤٠ - إن حقوق الإنسان تضطلع بدور حاسم باعطائها الحياة مزيدا من الكرامة والمعنى في ظل عملية التنمية الاقتصادية التي قد تؤدي عندما لا تتم في ظل احترام هذه الحقوق الى إيجاد مجتمع خلو من الروح .

٤١ - ثم عرض ممثل سنغافورة بعد ذلك باقتضاب التجربة التي مر بها بلده وهو مكون من ثلاثة اجناس آسيوية هي الجنس الماليزي والجنس الهندي والجنس الصيني . وقد اعتمد بلده عند استقلاله عام ١٩٦٥ نظام حكومة مستوحى من نموذج الديمقراطية البرلمانية

(السيد اندرسون ، سنغافورة)

البريطانية . ومنذ ذلك الحين والسنغافوريون ينتخبون بحرية حكوماتهم مرة كل أربع أو خمس سنوات وهم يتميزون بالاستقرار السياسي . إن المؤسسات الديمقراطية قد تعززت على مر السنين مع زيادة تعليم ووعي السكان . وقد تسنى للحكومة بمساعدة الشعب تطوير هذه الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في سياق آسيوي مع أخذ الظروف السياسية والاقتصادية والاحتياجات الخاصة لسنغافورة في الاعتبار . والواقع أنه لا يوجد هناك نموذج موحد وإنما يجب على كل بلد أن يأخذ في اعتباره ثقافته وخبرته التاريخية واحتياجاته .

٤٢ - السيد عبد العزيز (العراق) : قال إنه لا يمكن تجاهل مبدأ حقوق الانسان كما أن تعزيز هذه الحقوق شرط لا غنى عنه لتحقيق السلم والعدالة الوطنية والدولية . بيد أن هذه الحقوق يجب أن تمارس انطلاقا من روح انسانية دون أطماع سياسية كما تنص على ذلك الصكوك القانونية الدولية وفي ضوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد على حدة . إن مسالة حقوق الانسان لا يمكن أن تقاس انطلاقا من معيار واحد دون التمييز مثلا بين بلد في حالة حرب وبلد في حالة سلم أو بين بلد نام يعمل جاهدا على تحقيق الرفاهة واقامة الديمقراطية وبلد تمتع بفترة طويلة من الاستقرار والديمقراطية .

٤٣ - وقال إن العراق على الرغم من جميع الصعوبات التي يجب عليه مواجهتها على يقين تام بأن تعزيز حقوق الانسان هو الوسيلة للتقدم في جميع المجالات وفي جميع البلدان . بيد أن العراق ، من جراء المحن التي تعين عليه اجتيازها ، لم يتسن له دائما احترام هذه الحقوق . ولكنه قبل الفترة الحرجة التي عاشها مؤخرا منذ عام ١٩٨٠ من جراء الحرب بينه وبين ايران أولا ثم من جراء الهجوم الذي تعرض له من قِبَل بلدان التحالف ، لم يكن لديه أية مشاكل في مجال حقوق الانسان ، ومن المؤسف أن مسالة حقوق الانسان في العراق تناقش خارج هذا السياق الصعب ، في اطار حملة اعلامية منظمة ومنسقة بواسطة أطراف معروفين بعدائهم لشعب العراق وحكومته .

٤٤ - ومضى قائلا إن بلده يعتبر أن احترام حقوق الانسان يعد من حيث المبدأ والممارسة عنصرا أساسيا لسياسته . إن الحكومة لديها الارادة السياسية اللازمة للتغلب على العقبات التي تعترض تعزيز حقوق الانسان وتطبيقها وفقا لاحكام الاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها .

(السيد عبد العزيز ، العراق)

٤٥ - وقد أجرى العراق بعد انتهاء الحرب بينه وبين ايران اصلاحات سياسية ودستورية كانت لها آثار ايجابية على حالة حقوق الانسان . لقد أعادت الحكومة بخاصة النظر في العديد من القوانين الاستثنائية التي أعلنت في حالة الحرب وأعادت حرية التنقل كما اقرت تعدد الاحزاب السياسية وحرية الصحافة وأجرت انتخابات للمجلس الوطني والمجلس التشريعي التنفيذي وأصدرت قوانين بشأن الاستقلال الذاتي لمنطقة كردستان العراقية .

٤٦ - ولكن الحرب التي شنت ضد العراق بواسطة تحالف الدول وباسم الامم المتحدة وبما يتعارض مع ميثاق المنظمة قد ترتبت عليها آثار وخيمة فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في العراق . إن الحرب قد تبعتها أعمال انتقامية موجهة من الخارج وأعمال نهب للممتلكات الخاصة والعامة بحيث اضطرت الحكومة الى تحمل مسؤولية اعادة القانون والنظام . إن الحرب التي شنت ضد العراق قد أدت الى عمليات تدمير لم يسبق لها مثيل تجاوزت الاهداف العسكرية وأدت الى مصرع العديد من المدنيين وأصابت المنشآت اللازمة للحياة المدنية بالشلل وبخاصة مصانع تكرير المياه والمحطات الكهربائية وكلها أعمال أدانتها المنظمات الانسانية .

٤٧ - وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية وبالحقوق المدنية والسياسية من ناحية أخرى فإن الوفد العراقي يرى أن عليه تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٥ ابلاغ اللجنة الثالثة بالآثار البالغة الخطورة المترتبة على الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب العراقي وآثاره الوخيمة على حالة حقوق الانسان وبخاصة الحق في الحياة والغذاء ومستوى معيشة لائق . وشدد ممثل العراق على النداء الموجه من قِبَل اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات (E/CN.4/Sub.2/1991/L.52) التي تعنى بخاصة بآلام المواطنين العراقيين الذين يتهددهم النقص الخطير في الغذاء وفي الدواء . إن اللجنة الفرعية قد طلبت اعتماد تدابير ملحّة لحماية حياة العديد من الاشخاص وبخاصة الاطفال .

٤٨ - وأشار السيد عبد العزيز أيضا الى تقارير المنظمات الانسانية التي اضطلعت بمهام ميدانية ومن بينها تقرير السيد اهتساري (S/22366) وتقرير الامير صدر الدين خان (S/22799) . وقال إن الحظر قد ترتبت عليه أيضا آثار بالغة الخطورة بالنسبة للبيئة والصحة أدت الى زيادة ضخمة في نسبة الوفيات وبخاصة بين الاطفال . وقال إن فريق هارفارد الذي نشر مذكرة حول التحقيق الذي أجراه أفاد بأن الآف الاطفال

(السيد عبد العزيز ، العراق)

سوف يموتون قبل الربيع إذا ما استمر فرض الحظر القائم الآن . إن وفد العراق يتساءل عما إذا كانت كل هذه الضحايا لا تشكل نوعا من الابادة الجماعية ترتكب ضد الابرياء وما إذا كانت دول العالم لا ينبغي عليها أن تشعر بالخجل إزاء هذا الوضع .

٤٩ - إن العراق يكافح بشجاعة بالوسائل المتاحة له حتى يكفل لشعبه العربي والكردي وللاقليات الاخرى ممارسة حقوق الانسان . وأشار أيضا في اطار التطور الاخير لحالة حقوق الانسان في بلده الى إصدار قوانين بشأن التعدد الحزبي وحرية الصحافة وكذلك انشاء لجان مكلفة بالنظر في القوانين التي تحد من الحريات والتي اعتمدت خلال الظروف الصعبة التي مر بها العراق . وأكد على الحوار البنّاء القائم بين الحكومة العراقية والاكراد للتوصل الى صيغة أفضل بشأن حصولهم على مزيد من الاستقلال الذاتي . إن هذا الحوار الذي وضع البعض العراقيل في سبيله لاستخدام هذه المشكلة كذريعة سياسية بغية الحيلولة دون الوحدة الوطنية العراقية قد عرض بصورة سيئة للغاية . ولقد أبرز رئيس الوزراء العراقي في البيان الذي أصدره في ١ نيسان/ابريل ١٩٩١ الجهود التي تبذل من أجل اعادة البناء وتحقيق التحرر وتطبيق سيادة القانون .

٥٠ - إن العراق يرجو أن يناقش المجتمع الدولي المسائل التي أثيرت الآن بكل النزاهة الممكنة دون أخذ المصالح السياسية لهذا الطرف أو ذاك في الاعتبار . إن الشعب العراقي سوف يعترف بالجميل لكل أولئك الذين سيعملون جاهدين لتخفيف الآلام التي يعاني منها الاطفال والنساء والشيوخ في العراق وهي الآلام التي لن تتوقف إلا برفع الحظر المفروض على هذا البلد .

٥١ - وأكد ممثل العراق رغبة بلده في التعاون مع جميع الهيئات المختصة لنصرة الحقيقة . وقال إنه على استعداد للتعاون مع الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان لايجاد حل شامل للاعتراضات الموجهة اليه . إن جميع الهيئات المختصة في العراق قد تلقت تعليمات بتسهيل مهمة الممثل الخاص وبخاصة بالسماح له بالحضور الى البلد في أي وقت شاء . إن زيارته المقبلة سوف تتيح للعراق فرصة البرهنة على حسن نيته .

٥٢ - السيد ميزالاما (إيطاليا) : وافق تماما على البيان الذي أدلى به ممثل هولندا باسم الاتحاد الاوروبي وقال إنه يرجو اضافة بعض الملاحظات بشأن الحق في التنمية وبشأن الاقليات الوطنية .

(السيد ميزالاما ، إيطاليا)

٥٣ - ومن المعترف به عادة الآن أن التنمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان وبالحريات الاساسية . إن أهم خطر يكمن الآن كما قال رئيس وزراء إيطاليا أمام الجمعية العامة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في "ظهور فجوة لا يمكن التغلب عليها بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة بين نصف الكرة الشمالي ونصف الكرة الجنوبي" . واشار ممثل إيطاليا في هذا الصدد إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/46/3 ، ص ٤) الذي جاء فيه "انه إذا كانت التنمية هي التسمية الجديدة للسلم فإن من المهم بالتالي العمل بحيث لا تقتصر آثارها الطيبة على البعض وإنما تصبح تراثا وملكا للجميع" . وجاء في نفس هذا التقرير أيضا أنه إذا كانت التنمية تسير جنبا إلى جنب مع زيادة احترام الحريات فإن عدم وجود نمو اقتصادي قد يضر بصورة جدية بمستقبل الخبرات الديمقراطية الوليدة . ومن المعترف به حاليا في المجتمع الدولي أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تقتصر على مجرد النمو الاقتصادي وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به ارتباطا وثيقا . إن التنمية تؤدي بالضرورة إلى تعزيز واحترام جميع الحقوق والحريات المدنية والسياسية . ومن ثم فإن التخلف لا يمكن أن يشكل عذرا لاحترام أقل دقة لحقوق الإنسان أو يبرر أي تساهل إزاء انتهاكاتها . وعلى العكس من ذلك فإن احترام وتعزيز حقوق الإنسان يجب أن يكونا جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية والسياسات المرتبطة بها في مجال التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف . ومن المهام الاساسية للمؤتمر الدولي المعني بحقوق الإنسان دراسة العلاقات المترابطة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والمشاركة الشعبية والديمقراطية وحقوق الإنسان وإيجاد حلول مناسبة ومتوازنة لصالح حوار بنّاء .

٥٤ - وتكلم ممثل إيطاليا بعد ذلك عن مشكلة الاقليات الوطنية فقال إن الاحداث المؤسفة التي تجري حاليا قد أكدت الطابع الانفجاري لبعض الحالات لا في داخل الدول فحسب وإنما أيضا على حدودها . وبغية تفادي أي سوء فهم في هذا الصدد فإنه يجب التمييز بين مركز الاقليات الوطنية ومركز السكان حيث أن هؤلاء هم وحدهم المؤهلون لممارسة الحق في تقرير المصير بصورة سلمية وعن طريق التفاوض . بيد أن الاقليات من حقها أيضا أن تعلن عن هويتها الخاصة العرقية والثقافية واللغوية والدينية . إن هذا الحق كما ينص على ذلك بوضوح التشريع الدولي النافذ المفعول حاليا وبخاصة المادة ٢٧ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يمكن أن يمارس بشكل فردي أو جماعي . إن هذا النهج الذي نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المكرس للبعد الإنساني قد تم التذكير به في التقرير الصادر عن اجتماع

(السيد ميزالاما ، إيطاليا)

الخبراء المعقود في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩١ وأخيرا أيضا في اجتماع مؤتمر مجلس الامن والتعاون في أوروبا المعقود في موسكو حول هذا الموضوع ذاته .

٥٥ - إن فريق الخبراء العامل المفتوح العضوية الذي كلفته لجنة حقوق الإنسان بإعداد بيان بشأن حقوق الاشخاص المنتمين إلى الاقليات الوطنية سوف يجتمع في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ في جنيف . ويرجو الوفد الإيطالي أن يتوصل هذا الفريق إلى استنتاج مرض وهو على استعداد للتعاون معه في هذا الصدد .

٥٦ - ومضى قائلا إن الاتصال والعلاقات بين المؤسسات الدولية المعنية بالمشاكل ذات الصلة تعمل الآن في مناخ دولي جديد من التعاون يعدُّ مشجعا للغاية . وعلى المستوى الإقليمي فإن مجلس الامن والتعاون في أوربا ومجلس أوروبا قد أحرزا تقدما بالغا في وضع المبادئ المتعلقة بحقوق الاشخاص المنتمين إلى الاقليات الوطنية . إن النتائج التي أُحرزت يمكن أن تُستخدم في آن واحد بوصفها مثالا لعمل الامم المتحدة في هذا المجال ومرجعا لهذا العمل .

٥٧ - السيد سيزاكي (اليابان) : قال إن الامين العام قد أشار في تقريره عن أعمال المنظمة (A/46/1) إلى مسألة التوازن بين احترام السيادة الوطنية وحماية حقوق الإنسان عندما قال إن الرأي القائل بأن مبدأ عدم التدخل فيما يخضع في المقام الاول للولاية الداخلية للدول لا ينبغي أن يسمح بارتكاب انتهاكات ضخمة ومنهجية لحقوق الإنسان بلا عقوبة ، قد أصبح يحظى بتأييد متزايد . والواقع أن الامر يتعلق بالالتزام الجماعي للدول بتقديم المساعدة والتعويض في الحالات الملحّة التي تتعرض فيها حقوق الإنسان للخطر وهو الالتزام الذي لا يشكل بأي حال من الاحوال تدخلا في الشؤون الداخلية للدول .

٥٨ - أما فيما يتعلق بالاليات التي تستخدمها الامم المتحدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في هذا البلد أو ذاك فإنها تُستخدم للدخول في حوار مع البلدان التي تُنتهك فيها هذه الحقوق . إن هذا الحوار يجب بالتأكيد أن يقوم على أساس التحليل الموضوعي للادعاءات كما يجب وبخاصة أن يعطي الفرصة للشخص الذي يُفترض أنه ارتكبها كيما يصلح خطاه .

(السيد سيزاكي ، اليابان)

٥٩ - وشكر ممثل اليابان المقررين الخاصين على الجهود التي بذلوها في هذا المجال الهام وقال إنه يرى أن الوقت قد حان للنظر بصفة عامة في فعالية جميع هذه الاليات - المقررون والممثلون الخاصون وإجراءات التحقيق والإجراءات السرية ١٥٠٣ - التي ينحو الاتجاه إلى جعلها تلقائية وروتينية . والواقع أنه لن يتسنى تعزيز حقوق الإنسان بالفعل إلا إذا كفلت جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بما في ذلك البلدان المستفيدة متابعة التوصيات المعرّب عنها في إطار الاليات المشار إليها .

٦٠ - إن المحافل التي تعنى بحقوق الإنسان وبعض الاليات مثل الإجراء ١٥٠٣ وإجراءات التحقيق تثير أحيانا جدلا آخر يتعلق هذه المرة بالموضوعية . ومن المعلوم أن الموضوعية لا غنى عنها إذا ما أُريد لهذه الاليات أن تحتفظ بمصداقيتها . وبالتالي فإن هناك مجالا لترسيخ الإجراءات المتعلقة بالتحقيق التي تُنتهَج في منظومة الامم المتحدة وتعزيز روابط التعاون مع المنظمات غير الحكومية بحيث يتسنى تنظيم المناقشات حول المعلومات التي سوف تُكفل موضوعيتها بهذه الطريقة لانه سيتم الحصول عليها من مصادر أكثر تنوعا كما سيتم انتقاؤها وفقا لمعايير تم قبولها بالفعل . وأشار ممثل اليابان في هذا الصدد إلى جدوى المعلومات التي تُجمع في هذا المجال وإلى أن بالإمكان تعزيزها عن طريق نظام أساسي للبيانات ينبغي تعزيزه مبدئيا سواء من حيث فاعليته التقنية أو من حيث العلاقة بين التكلفة والفعالية .

٦١ - وقال إن الحكومة اليابانية قد رحبت بحماس بعرض الحكومة الالمانية استضافة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في برلين عاصمة المانيا الموحدة ورمز انتصار الحرية والديمقراطية والتخلي عن المواجهة . إن هذا المؤتمر العالمي يهدف إلى وضع قائمة بأوجه التقدم التي احرزت في مجال حقوق الإنسان ودراسة الوسائل التي من شانها أن تسمح بتعزيز تطبيق القواعد القائمة وتقييم فعالية الاليات التي وضعها مركز الامم المتحدة لحقوق الإنسان . إن وفد اليابان يرى أن مسائل مثل النظام الداخلي وبرنامج المؤتمر وكذلك الاجتماعات التحضيرية تعد من الاهمية بمكان بحيث تعالج من منطلق توافق الآراء . إن المؤتمر العالمي لن يحرز النجاح المرتقب إلا إذا تم التحضير له بشكل جيد وبخاصة إذا ما سمحت الاجتماعات الإقليمية التحضيرية بإيجاد توازن بين ضرورتي وضع الاختلافات الثقافية والتاريخية الإقليمية في الاعتبار وكذلك عدم اعطائها

(السيد سيزاكي ، اليابان)

الاولوية التي من شانها أن تضر بالجهود التي تبذل لكفالة الحماية العالمية لحقوق الإنسان .

٦٢ - وفيما يتعلق بالدراسات والوثائق الاخرى التي ستعرض على المؤتمر يجب العمل على الحد من حجم عمل مركز الامم المتحدة لحقوق الإنسان مع تفضيل النوعية على الكمية عن طريق تفادي مطالبته بوضع دراسة لكل طريقة من طرق حماية حقوق الإنسان وهو ما من شانه أن يضر بنوعية بل وبجدوى الوثائق التي سيقدمها وتحويله إلى مجرد آلة لإصدار الاوراق المطبوعة .

٦٣ - إن أحد المواضيع الرئيسية التي سوف يتصدى لها المؤتمر العالمي هي العلاقة الثلاثية بين التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية . إن وفد اليابان يرى ان الامم المتحدة يجب ان تعزز القبول والتطبيق العالميين للصكوك الدولية التي تكرس حقوق الإنسان والحريات الاساسية ، التي يجب على جميع البلدان احترامها أيّا كان نظام قيمها الثقافية ونظامها السياسي والاقتصادي . وقال إنه يفهم وجهة نظر البلدان النامية التي ترى ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعد شرطا مسبقا لاحترام حقوق الإنسان وقال إنه يرجو أن يتم النظر في العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية بطريقة تسمح بتقريب وجهات النظر . وفيما يتعلق بالحكومة اليابانية قال إنها على يقين بأن التنمية يجب أن تنظم بحيث تسهم في احترام الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع . ولقد تبين اليابانيون في أعقاب الحرب العالمية الثانية ان الفرد لا يمكن ان ينمي جميع امكانياته كإنسان إلا إذا تمتع بالحرية . إن إقامة نظام ديمقراطي مثل النظام القائم في اليابان من شانه أن يشجع القدرة الابداعية لدى الفرد وبالتالي الرفاهة الاقتصادية .

٦٤ - وإذا ما توصل المسؤولون في بلد ما إلى النضج السياسي وأصبحوا على استعداد لاحترام إرادة ورغبة السكان الذين يضطلعون بحكمهم فإن الديمقراطية سوف تتحقق بوسائل سلمية وهذا من شانه أن يسمح للامم المتحدة والدول الاعضاء بمعاونتهم في هذا الطريق .

٦٥ - وقال من هذا المنطلق إن المعونة الإنمائية الرسمية ينبغي ان تتوقف على الطريقة التي تحترم بها الدول المستفيدة الديمقراطية وحقوق الإنسان . وهذا هو

(السيد سيزاكي ، اليابان)

بالضبط ما فعلته الحكومة اليابانية في شهر نيسان/ابريل ١٩٩١ عندما قررت أن تأخذ في الاعتبار لمنح معونتها تطور الميزانية العسكرية للبلد المستفيد والجهود التي يبذلها لتعزيز الديمقراطية وتطبيق الاقتصاد السوقي والحالة العامة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الاساسية ، وهذا بالطبع يتفق تماما والمبدأ القائل بأن نوع المساعدة المالية يجب ان يسهم في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمواطنين .

٦٦ - وقال إنه ينبغي أن يُمنح مركز الامم المتحدة لحقوق الإنسان إن أمكن اعتمادات تستقطع من الميزانية العادية ، تتناسب مع تزايد حجم عمله ، الذي يرتبط بالدور المتزايد الاهمية الذي تضطلع به الامم المتحدة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان . وقال ممثل اليابان إنه تم مؤخرا في بلده إنشاء رابطة البرلمانيين للتعاون مع أنشطة الامم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وهدفها هو تشجيع هذه الانشطة .

٦٧ - السيد مهربور (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن جميع البشر من وجهة النظر الإسلامية تابعين من أصل واحد وأن المسائل الثانوية مثل العنصر واللون والانتماء القبلي أو الجنسية لا يجب أن تشكل أسبابا للتمييز بينهم . إن جميع البشر لديهم موهبة فطرية تسمح لهم بالازدهار والتحسن وبلوغ الكمال والرفاه . وبالتالي فإنه لا يمكن لاي شخص أن يفرض على الآخرين وجهة نظره من حيث الطريق الواجب اتباعه . وكما جاء في المادة ٥٦ من دستور جمهورية إيران الإسلامية فإن الله هو الذي منح البشر القدرة على تحديد مصيرهم الاجتماعي . ومن المعروف وفقا لمبادئ الإسلام ان من يحول دون تشكيل الآخرين لحياتهم السياسية والاجتماعية وفقا لإرادتهم ينتهك حقوقهم الاساسية . والحكومة من جانبها يجب ان تستخدم جميع مواردها لتكفل في إطار القانون الحريات السياسية والاجتماعية لجميع السكان . ويقع على عاتق الحكومة أيضا تشجيع مشاركة السكان فيما يتعلق بتحقيق مصيرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وفي هذا الصدد فإن المساواة بين النساء والرجال يضمنها القانون .

٦٨ - ومن ناحية اخرى فإن الإسلام ينص على أن الإنسان ليس كائنا ماديا فحسب وأن حياته لا تقتصر على هذا العالم المؤقت . إن الإسلام يولي اهمية كبرى للاخلاق وللاخلاق ولتحقيق الإمكانيات البشرية ، والحكومة مكلفة بتوفير الشروط اللازمة للتنمية الاجتماعية والتوجيه الروحي للسكان . لقد جاء الرسل لتحرير البشر من المعتقدات

(السيد مهربور ،
جمهورية إيران الإسلامية)

الخاطئة والتطير والانحرافات . إن الإسلام يجعل كل فرد مسؤول عن ارتقائه الروحي ومن لا يضطلع بالجهد اللازم ولا يحاول الوصول الى الحقيقة البشرية والمعتقدات الحقيقية يستحق اللوم بالتالي لعدم تمتعه بالإخلاص .

٦٩ - وقال إننا إذا اعترفنا بأن من حق كل فرد تعزيز تنمية القيم الانسانية عملنا بذلك على الارتقاء بقيمة الطبيعة الانسانية ومكافحة المواقف المعارضة وكذلك على تشجيع تطبيق حقوق الانسان واحترامها لان الشخص الذي يقتنع بصدق بأن عليه أن يعيش حياة ذات هدف ومغزى لن يحاول التعدي على حقوق الآخرين ، إن مجتمعا يشكل فيه هذا النوع من الاشخاص الغالبية ويضطلعون بمناصب المسؤولية لن ينتهك مطلقا حقوق الانسان . إن دستور جمهورية إيران الاسلامية يكرس هذا المفهوم للطبيعة البشرية تكريسا واقعيا ويجعل جميع المواطنين مسؤولين عن سلامة جميع القيم الانسانية وجميع حقوق الانسان في المجتمع .

٧٠ - وفيما يتعلق بضمان الحقوق والحريات الاساسية فإن المادة ٩ من الدستور تنص على أنه ليست هناك سلطة بوسعها قمع الحريات المشروعة ولو عن طريق القوانين والنظم بدعوى المحافظة على استقلال وسلامة البلد الاقليمية . وبغية القضاء على الظروف التي يمكن أن تؤدي الى الحد من الحريات الاساسية وانتهاكها فإن دستور إيران قد حظر بصورة قاطعة إعلان الاحكام العرفية . وقد اتخذت أيضا تدابير للنظر في شكاوى المواطنين الموجهة ضد الحكومة ذاتها . وفي هذا الصدد تم إنشاء محكمة خاصة لتوفير العدالة الادارية تتبع أعلى سلطة قضائية في البلد وهي مكلفة بالنظر في شكاوى الافراد من الموظفين ومن الهيئات ومن النظم الرسمية .

٧١ - وفيما يتعلق بتوفير العدالة ، ينص الدستور على أنه في حالة تعرض الفرد لخسائر مادية أو غير مادية نتيجة خطأ ارتكبه أحد القضاة ، يتحمل القاضي المسؤولية وفقا للممارسة الاسلامية . وتدفع الحكومة تعويضا للمجني عليه عن خسائره المادية كما يحصل على رد اعتبار . وبموجب المادة ٩٠ فإن مجلس النواب هو الهيئة التشريعية التي ينتخبها السكان ومن هذا المنطلق فإنه ينظر في جميع الشكاوى الناجمة عن ممارسة الهيئات الثلاثة في البلد لسلطاتها .

(السيد مهربور ، جمهورية إيران الإسلامية)

٧٣ - ومع قرب حلول القرن الحادي والعشرين فإن تطور المسائل المتعلقة بحقوق الانسان يفتح آفاقاً جديدة لجميع المجتمعات . إن حقوق الانسان تشمل مسائل اساسية مثل القضاء على الاستعمار والتمييز العنصري والعبودية كما تشمل حقوق اللاجئين والاطفال والاقليات وعدد كبير من المسائل الاخرى مثل الفقر المدقع والبيئة والنزوح الجماعي للسكان والتنمية وعمليات الاختطاف وحقوق السكان الاصليين والامراض العقلية وانتشار البغاء بين الاطفال واستغلال الاطفال في الاعمال المخلة بالآداب وقد تم النظر فيها من زاوية حقوق الانسان بواسطة الهيئات المكلفة بتعزيز هذه الحقوق . إن جميع أوجه النشاط المضطلع بها تبرهن في الواقع على أن المجتمع الدولي لا يدرس الموضوع إلا من البُعد المادي لحقوق الانسان فحسب دون التأكيد بشكل كاف على الجوانب الاخرى المرتبطة بالتطور الاخلاقي والتقدم الثقافي .

٧٣ - إن إعلان القاهرة بشأن حقوق الانسان في الاسلام الذي اعتمده مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي التاسع عشر إنما هو ثمرة التعاون الوثيق وقوة توافق الآراء التي ربطت بين أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي البالغ عددهم ٤٥ عضوا ، وسمحت لهم بأن يقدموا معا للعالم نظاما قانونيا كاملا وتقدميا وفقا لما جاء به الاسلام وذلك كيما تحرز القواعد الدولية المتعلقة بحقوق الانسان تقدما ويتم استكمالها .

٧٤ - وقال إن اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان قد أدرجت في برنامجها بناء على توصية لجنة حقوق الانسان هدفا يتعلق بوضع ثقافة عالمية في هذا المجال . ومساهمة البلدان الاسلامية تُعد عاملاً مشجعاً يسمح بتعزيز النظام الحالي لحماية حقوق الانسان وتعزيزها . وتجدر في هذا الصدد ملاحظة أن المؤتمر قد يحرز نجاحا يرجع الى عدة عوامل من بينها أخذ المقترحات البناءة النابعة من الثقافات ذات البذور العميقة في الاعتبار .

٧٥ - وكما أكدت الدول الاعضاء في المؤتمر الاسلامي في مقدمة اعلان القاهرة المتعلق بحقوق الانسان في الاسلام فإن التطور الذي أحرز مؤخراً في الحالة الدولية يبرهن على أن المدرسة المادية غير قادرة نظراً لغياب الاقتناع الديني العميق على أن تضيء للانسانية طريقها .

(السيد مهربور ، جمهورية إيران الإسلامية)

٧٦ - واختتم كلمته قائلا إنه يرجى أن تؤدي المشاركة النشطة لجميع ثقافات مجتمعات العالم الى معالجة الحالات الحالية في مجال حقوق الانسان .

٧٧ - السيدة آتاه (نيجيريا) : قالت إن انتهاء الحرب الباردة والمواجهة الايديولوجية تحمل على الامل في أن تتم مناقشة مسألة حقوق الانسان في مناخ أكثر مواتاة . إن وفد نيجيريا يشيد بأوجه التقدم التي أحرزتها الديمقراطية في العديد من مناطق العالم . وفي نيجيريا سوف يؤدي البرنامج الانتقالي الحالي الى عودة الحكومة المدنية من الآن وحتى نهاية عام ١٩٩٣ . إن انتخابات أولية سوف تجري في الولايات الثلاثين التي تشكل الاتحاد وسوف تُنظم بعد وقت وجيز انتخابات لاختيار حكام كل ولاية من الولايات . وبالرغم من أن بلداناً افريقية أخرى قد اختارت العودة الى الديمقراطية وتعدد الاحزاب السياسية وهو ما سمح لها بأن توفر الشروط اللازمة لممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية التي تشكل جانبين هامين من جوانب حقوق الانسان .

٧٨ - وقالت إنه لا ينبغي لذلك التقليل من أهمية التهديد الذي تتعرض له حقوق الانسان والديمقراطية من جراء تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الافريقية . إن التنمية الاقتصادية تشجع الديمقراطية وحقوق الانسان ولكن العكس صحيح أيضا . إن عبء الدين وانخفاض أسعار المنتجات الاساسية والمناخ الاقتصادي الدولي غير المواتي ليست مشجعة على إحراز تقدم في تطبيق الديمقراطية . ومن ثم فإننا ينبغي أن نمنح البلدان الافريقية والبلدان النامية الاخرى تخفيضات في الدين ومعونة إنمائية أكبر حتى نيسر لهذه البلدان الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو . والواقع أن عدم تحسن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا سوف يؤدي بها الى عدم احترام بعض حقوق الانسان الاساسية مثل الحق في التغذية والمسكن والتعليم والرعاية الصحية ، التي تتوقف عليها في الواقع جميع الحقوق الاخرى .

٧٩ - وقالت إن الاهتمام الذي تعلقه الامم المتحدة على حالة السكان الاصليين لا يعد مناسباً فقط بل مجدياً . ولذلك فإن وفد نيجيريا قد أيد إعلان عام ١٩٩٣ سنة دولية للسكان الاصليين ويرجو أن يسمح برنامج أنشطة هذه السنة بتوعية أفضل للرأي العام العالمي بحياة هؤلاء السكان وحمايتهم . وأشادت أيضا بتقرير الامين العام المكرس للاعمال التحضيرية لهذه السنة (A/46/543) وأيدت التوصية الرامية الى ضم ممثلي هؤلاء

(السيدة آتاه ، نيجيريا)

السكان الاصليين الى جميع جوانب تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج انشطة هذه السنة . وقالت إنه ينبغي أيضا أن ينضم هؤلاء السكان الى جميع جوانب القرارات التي تتخذ والمتعلقة بانشطة السنة والتي تهمهم . وقالت أيضا إن نجاح هذه السنة يتوقف جزئيا على الاموال التي سوف تتبرع بها الدول الاعضاء للانشطة المشار اليها .

٨٠ - أما فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي سوف يعقد في برلين عام ١٩٩٣ فإنه سوف يتيح للدول الاعضاء إمكانية النظر في أوجه التقدم المحرزة في العالم فيما يتعلق بتنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الانسان منذ عام ١٩٤٨ وباستكشاف السبل الجديدة لتشجيع ممارسة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجميع . ومن ثم فإن من الضروري أن يتسنى لكل دولة عضو المشاركة في هذا المؤتمر الهام .

٨١ - وإذا كان التهديد بنشوب حرب عامة لم يعد جاثما على العالم فإن هناك منازعات محلية تترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة لممارسة حقوق الانسان لانها تؤدي الى هجرات جماعية للسكان تنجم عنها أعباء بالنسبة للبلد المستقبل . إن القمع السياسي والكوارث الطبيعية تُعد كلها عوامل هامة تؤدي الى الهجرة الجماعية للسكان . إن وفد نيجيريا يحيط علما بتقرير الامين العام عن هذه الحالة ويشيد بإنشاء فريق عامل خاص معني بمسالة الإنذار المبكر في حالة حدوث تيارات جديدة من المهاجرين أو الاشخاص النازحين ويطلب الى الفريق العامل تقديم تقريره في أقرب وقت ممكن . إن حل مشكلة الهجرات الجماعية يتمثل في القضاء على الظروف التي تدفع بهؤلاء السكان إلى الهجرة . إن المجتمع الدولي يجب أن يساعد البلدان النامية على تنمية اقتصادها بغية وقف تدفقات اللاجئين لاسباب سياسية وتيسير ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع السكان .

٨٢ - إن الاشخاص المصابين بالامراض العقلية يمثلون فئة اجتماعية لا تحظى حقوقها بالرعاية الكافية بل ويجري تجاهلها ببساطة في كثير من الاحيان . إن مبادئ حماية الاشخاص المصابين بالامراض العقلية وتحسين الرعاية الصحية العقلية الواردة في الوثيقة A/46/421 تمثل نقطة انطلاق طيبة لحل مشاكل هذه الفئة من السكان . بيد أن نظم الرعاية الصحية في البلدان النامية على وشك الانهيار لان الدول لم يعد بوسعها تمويل هذه الرعاية . ويتعين على المجتمع الدولي العمل على تحسين هذه الحالة .

(السيدة آتاه ، نيجيريا)

٨٣ - وقالت إن الاعلان العالمي لحقوق الانسان لم يحظى منذ ٤٣ سنة بما يحظى به الآن من حيث عدد الدول الاطراف فيه وفي الصكوك القانونية التابعة منه . إن حجم عمل مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان قد تزايد بالتالي . لقد أشار الامين العام في التقرير الذي كرسه لانشطة المركز (A/46/603) إلى أن المركز قد أعد برنامج تعاون تقني مع اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . لقد استقبل المركز أيضا أكثر من ١٠٠ طالب في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وفضلا عن ذلك فإنه يعد للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي سيعقد في برلين عام ١٩٩٣ وللسنة الدولية للسكان الاصليين . إن الامانة العامة للمركز قد طلبت اعتمادات اضافية وهذا من حقها بغية السماح لها بمواجهة اتساع نطاق أنشطتها وزيادة حجم العمل بها . إن زيادة الاعتمادات التي طلبها المركز زيادة ضئيلة ومن ثم فيجب الموافقة عليها .

٨٤ - وقالت إنه قد تم بعد أربعين عاما من الكفاح المتواصل حمل جنوب افريقيا على إلغاء جزء من تشريعات الفصل العنصري والإفراج عن عدد من المسجونين السياسيين وإلغاء الحظر المفروض على الاحزاب المعارضة . بيد أن جنوب افريقيا مازال أمامها طريقا طويلا . إنه لم يتم الافراج عن جميع السجناء السياسيين وجميع الاشخاص المنفيين لم يحصلوا بعد على الإذن بالعودة الى بلدهم . ولقد رأينا أيضا الحكومة في محاولة أخيرة تتعاون مع عناصر أنشأتها بنفسها لشن العنف بين مختلف الاعراق والاحزاب وهو ما أدى الى سقوط آلاف من الضحايا . وإزاء الموقف السلبي الذي اتخذته سلطات بريتوريا في مواجهة هذا العنف يجدر التساؤل عما إذا كانت الحكومة على استعداد بالفعل لاقامة نظام جديد في جنوب افريقيا وعما إذا كانت التغيرات التي حصلت في هذا البلد غير قابلة للرجوع فيها .

٨٥ - وفي تقريره عن التعذيب والمعاملة اللاانسانية للاطفال والمحتجزين في جنوب افريقيا (A/46/473) ذكّر الامين العام بأن الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٧ سنة محتجزين فقط لانهم أعلنوا حقهم في الحصول على تعليم جيد واحتجوا على القمع . إن هؤلاء الشباب المحتجزين يعانون من رفض حقهم في الطفولة كما يعانون أيضا من حرمانهم من التعليم وفي حالة الافراج عنهم فإنهم قد يتعرضون للطرد من البلد . إن المجتمع الدولي يجب أن يرغم جنوب افريقيا على تقديم معلومات بشأن الاطفال الذين قتلوا والافراج عن جميع الاطفال والشباب الذين مازالوا موجودين في السجون .

٨٦ - السيد بابيف (بلغاريا) : قال إنه يجب بعد مرور عامين على تحطيم حائط برلين وانتصار الديمقراطية في اوروبا الشرقية أن نعترف بأن التحولات الديمقراطية لم تكن مجرد عَرَضاً طارئاً لفترة قصيرة وإنما الاعراب عن تطلع عميق لا رجعة فيه الى الديمقراطية والحرية والرفاهة والحماية الفعلية لحقوق الانسان . لقد طوت الانسانية نهائياً صفحة اتسمت بتجاوزات الشيوعية والشمولية والديكتاتورية العسكرية .

٨٧ - ومما لا شك فيه أن الامم المتحدة تعد في قلب جميع هذه التحولات وأنها بإصدارها للإعلان العالمي لحقوق الانسان ووضع العهود الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذلك جميع الاتفاقيات ذات الطابع الانساني التي تلت ذلك قد وضعت نظاما كاملا من القواعد والقيم الدولية التي ادت في النهاية الى القضاء على الايديولوجيات النمطية التي ظلت راسخة لفترة من الزمن .

٨٨ - وقال إنه يمثل دولة اتخذت اتجاها مصيريا حاسما ومن ثم فإنه يعلن أن احترام الالتزامات الناجمة عن هذه القواعد هو الشرط المسبق كما انه الضمان لاقامة مجتمع ديمقراطي وتعزيزه . وعلى الرغم من الصعوبات الضخمة التي تواجه الاصلاحات العميقة السياسية والقانونية والاقتصادية التي تجريها بلده فإن هذه الاصلاحات ترمي الى اقامة ديمقراطية حقيقية والى جعل حقوق الإنسان النقطة الرئيسية لاهتماماتها . إن بلغاريا تواجه في الجهود التي تبذلها للتخلص من التراث الماضي والاراء المسبقة المتراكمة على مر السنين وإعادة التقاليد الديمقراطية المنسية العديد من المشاكل الواقعية لان الديمقراطية ليست عملا فرديا وإنما جهدا يوميا وعملية تطويرية تقتضي احترام توازن المصالح .

٨٩ - ومضى قائلا إنه إذا كان السلم الداخلي للبلد قد تمت المحافظة عليه خلال هذه الاصلاحات الضخمة فإن ذلك يرجع الى تفهم وصبر وواقعية الشعب البلغاري إن هذا العامل يعد من العوامل المساعدة على الاستقرار على المستوى الاقليمي وقد أشادت به المؤسسات الاوروبية والرأي العام العالمي لان صون السلم الداخلي وتعزيز التسامح العرقي في بلغاريا يمكن أن تترتب عليه في الوقت الحالي وفي المستقبل آثار مواتية بالنسبة للحالة في البلقان التي ما زالت تعاني من توتر بالغ وتثير بحق قلق المجتمع الدولي .

(السيد بابييف ، بلغاريا)

٩٠ - إن بلغاريا وهي تتجه نحو مجتمع ديمقراطي واقتصاد سوقي في أثناء أزمة اقتصادية خطيرة قد برهنت على تمسكها الراسخ بمبادئ الديمقراطية البرلمانية المتعددة الاحزاب . لقد جرت إنتخابات حرة وديمقراطية في بلد مرتين في أقل من عام ونصف وقد أوضحت نتيجة هذه الانتخابات دعم المواطنين لعملية الاصلاح . ولاول مرة منذ ٤٥ عاما سوف تحصل بلغاريا على حكومة إئتلافية لا تشترك فيها الشيوعية . إن الطريقة التي جرت بها الانتخابات وكذلك وجود المراقبين الدوليين الذين دعتهم السلطات البلغارية والوضوح الذي اتسمت به أنشطة اللجان الانتخابية في مكاتب الاقتراع قد برهنت على رسوخ مبدأ الانتخابات الدورية الحقيقية في البلد .

٩١ - إن بلغاريا تهتم في المقام الاول بضمان جميع حقوق الإنسان والحريات الاساسية التي تبذل جهدها في الوقت الحالي لتدوينها بطريقة أدق ووفقا للدستور الجديد الذي اعتمد في صيف ١٩٩١ بغية السماح للمواطنين بالتمتع تمتعا كاملا بحقوقهم السياسية والمدنية والاجتماعية وإن كانت قد ضمنت بالفعل في الوقت الحالي حرية التجمع وتشكيل الرابطات وحرية الرأي والعقيدة والتعبير والحق في الاشتراك في الشؤون العامة نتيجة لانتخابات دورية وكذلك الحرية الدينية لجميع المواطنين البلغار بما في ذلك المجموعات العرقية والدينية واللغوية المختلفة .

٩٢ - إن الدستور البلغاري الجديد قد عدل بصورة جذرية العلاقة بين القانون الداخلي والقانون الدولي . وإن المعاهدات الدولية التي تعد بلغاريا طرفا فيها قد أصبحت من الآن وصاعدا جزءا من القانون الداخلي كما أن أحكامها تسمو على أحكام التشريع الداخلي في حالة وجود تعارض بين القانون الداخلي والقانون الدولي وهذا المبدأ يطبق أيضا على جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

٩٣ - وقال إن من المعروف جيدا أنه لا يكفي الانضمام لهذه الاتفاقيات الدولية لكفالة احترامها الفعلي . ولذلك فإن مسألة مراقبة تنفيذ الاتفاقات على المستويين الدولي والوطني يتسم باهمية بالغة . إن بلغاريا تلاحظ باهتمام بالغ الاتجاه الرامي الى البحث عن المسؤولية الدولية في حالة الانتهاكات الصارخة والجماعية لحقوق الإنسان والحريات الاساسية ومعالجة هذه الاوضاع عن طريق عمل دولي لا يكون تدخلا في الشؤون الداخلية لاي بلد من البلدان .

(السيد بابييف ، بلغاريا)

٩٤ - ومضى قائلا إنه معروض حاليا على البرلمان البلغاري مشروع قانون يتعلق بانضمام بلغاريا للبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية . وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ صدقت بلغاريا أيضا على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وهي تستعد الآن للانضمام الى الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين . إن اعتماد وتنفيذ قواعد عالمية وأوروبية تتعلق بحقوق الإنسان وبمراقبة تنفيذها يتسم باهمية بالغة ومما يزيد من هذه الاهمية بالنسبة لبلغاريا أنها طلبت الانضمام إلى مجلس اوروبا كعضو كامل العضوية .

٩٥ - وقال إنه يجب التاكيد أيضا على التنفيذ الفعلي للصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وكذلك كفالة نشرها على أوسع نطاق ممكن بواسطة وسائط الاتصال . وفي سياق الاستعدادات التي تجري حاليا للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المزمع عقده عام ١٩٩٣ يتعين أن يحظى نشر المعلومات باولوية خاصة ضمن أنشطة الامم المتحدة في المجال الاجتماعي والإنساني . إن المساعدة التي تقدمها المنظمة لا غنى عنها لاصلاح الممارسات التشريعية والادارية للبلدان وبخاصة عن طريق تنفيذ المشاريع الواقعية في مختلف الدول الاعضاء . لقد اقترحت بلغاريا مثلا أن تنشئ في صوفيا مركزا للإعلام والتوثيق بشان حقوق الإنسان وهي تتخذ حاليا جميع الاجراءات اللازمة لذلك . وبغية الإعداد للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان فإنه يجدر أن تعلم الامم المتحدة الجمهور بالقواعد الدولية الموجودة حاليا ذات الطابع الاجتماعي والإنساني في إطار الحملة العالمية للإعلام بحقوق الإنسان . إن بلغاريا على استعداد في هذا الصدد لاستضافة مؤتمر اقليمي مكرس لهذه المسائل .

٩٦ - واعرب ممثل بلغاريا عن ارتياحه للتعاون المتزايد القائم بين بلده ومركز حقوق الإنسان وللزيارة الرسمية التي قام بها الى بلغاريا في صيف ١٩٩١ وكيل الامين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان . قد تم تنظيم دورة تدريبية بواسطة البرلمان البلغاري وبمساعدة المركز والمنظمة غير الحكومية "الفريق الدولي المعني بحقوق الانسان" في إطار صياغة الدستور البلغاري الجديد . إن بلغاريا على استعداد لمواصلة تعاونها مع المركز وفقا للاتفاقات التي أبرمت في هذا الصدد .

٩٧ - إن إعادة تشكيل انشطة هيئات ومؤسسات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان يتسم باهمية خاصة . وأشار ممثل بلغاريا في هذا الصدد الى الترشيد الجاري حاليا

(السيد بابيف ، بلغاريا)

لأعمال اللجنة الثالثة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والسياسة المالية والمتعلقة بموظفي مركز حقوق الإنسان وتعزيز دور الهياكل الجديدة بما في ذلك أفرقة العمل والخبراء والمقررين الخاصين . ومن المهم أيضا تكثيف أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالهجرات الجماعية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي يجب أيضا ترشيد آلياتها واجراءاتها .

٩٨ - وقال إن بلغاريا قد عدلت تعديلا جذريا من موقفها إزاء أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تعترف الآن بدورها في تعزيز العملية الديمقراطية وترى أن الدول يتعين عليها أن تبدي مزيدا من الاستعداد لاقامة حوار بناء مع هذه المنظمات والتعاون معها .

٩٩ - السيد سيني (السنغال) : قال إن رياح الحرية التي تهب على كوكبنا والتطلعات الاساسية للشعوب الى الديمقراطية وإلى التنمية هي التي تحملنا على القول بأن حماية حقوق الانسان إنما هي حجر الزاوية بالنسبة للسلم والأمن الجماعي والتنمية . إن وضع القواعد والدراسات التي أجريت وأوجه التقدم التي أحرزت في مجال التصديق على العهود والاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية تسمح بقياس البعد البشري للتنمية . إن العمل الذي اضطلع به المقررون والممثلون الخاصون وأفرقة العمل وكذلك النظر في الشكاوى المتزايدة العدد والدور المتزايد للخدمات الاستشارية في مجال التعاون الدولي الرامية إلى ضمان ممارسة حقوق الانسان في جميع مناطق العالم تسهم أيضا في هذا النشاط . ويضاف إلى ذلك البرنامج الواسع النطاق للإعلام والتعليم والتدريب الذي يجري في كل مكان تقريبا في الوقت الحالي لمكافحة التعذيب والعنصرية والتمييز العنصري وأشكال الرق المعاصرة والتعصب الديني واستخدام المؤشرات العقلية وكذلك لتحسين ظروف الطفل والمرأة وضمان حقوق الاقليات . وأشاد ممثل السنغال في هذا الصدد بالجهد الذي تبذله وسائط الإعلام والذي جعل العالم كله يحاط علما بالمصير المؤسف للاجئي البحر من سكان هايتي وكذلك بقرار الولايات المتحدة باستقبال واستضافة هؤلاء البؤساء . ويجب الاشادة أيضا بمركز حقوق الانسان الذي يبرهن العمل الذي يضطلع به على الرغم من موارده المالية والبشرية المحدودة للغاية على ترابط حقوق الانسان وعالميتها . إن العالم لديه حاليا أكثر من أي وقت مضى القدرة العلمية والتقنية على وضع مفاهيم لحقوق الانسان مع احترام تنوع الثقافات والحضارات .

(السيد سيني ، السنغال)

١٠٠ - إن الطابع العالمي لحقوق الانسان يستمد قوته من ميثاق الامم المتحدة ومن الحاجة إلى إيجاد الظروف الدولية للامن والثقة ، وهما ضروريان لكفالة تقدم حقوق الإنسان والسلم والتنمية على المستوى الوطني والاقليمي والعالمي . ولا يجب أن ننسى مبادئ الموضوعية والبعد عن الانتقائية والطابع غير المتجزئ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . إن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي سوف يعقد عام ١٩٩٣ سوف يستعرض حصيلة الانشطة التي تم الاضطلاع بها منذ اصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ وسوف يشكل هذا المؤتمر أيضا مرحلة جديدة على طريق التعاون الدولي لحماية الانسان نتيجة لعمل هيئات مراقبة لجان الخبراء والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية والدولية . لقد اشتركت السنغال بنشاط في الدورة الاولى للجنة التحضيرية للمؤتمر وهي تكرر تاييدها للقرارات التي اتخذتها هذه اللجنة .

١٠١ - إن حقوق الإنسان بوصفها البعد الانساني للتنمية يجب أن تؤخذ في الاعتبار في جميع أنشطة الامم المتحدة الرامية إلى إنشاء نظام عالمي جديد يستجيب لمبدأ الاخوة والتضامن . ويجب في هذا السياق اقرار دبلوماسية وقائية تتبع على الصعيدين الاقليمي والدولي لايجاد حل للانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان التي قد تهدد السلم والامن الدوليين وإقرار الدور الذي يقع على عاتق أمين المظالم أو الوسيط ، على الصعيد الوطني ، لايجاد حل للمنازعات وتسوية الخلافات السياسية والحروب الناجمة عن تصاعد النزاعات الوطنية والقومية والشعوبية والعنصرية التي تؤدي إلى تزايد تيارات النازحين والمشردين وتوجد بالنسبة للمفوضية العامة لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة والمنظمات الانسانية وبلدان اللجوء مشاكل ذات بعد أخلاقي كبير تقتضي حلول وحماية ومساعدة انطلاقا من روح التسامح والاخوة الانسانية واحترام الصكوك القانونية الدولية . وفي إطار هذا النظام العالمي الجديد يجب وضع أشكال للعمل التجديدي للوقاية والانذار لاحباط التهديدات التي يتعرض لها السلم وكفالة الامن وحماية حقوق الانسان والتنمية مع احترام البيئة الايكولوجية والاستمرار التاريخي للشعوب والدول . ويجب أن يكون هناك وعي عام ومشترك لمكافحة انتهاكات القواعد العالمية المعترف بها والواردة في الصكوك الدولية التي صدقت عليها بالفعل العديد من الدول .

١٠٢ - وقال إن السنغال من جانبها قد عملت دائما جاهدة على احترام مبادئ القانون والالتزامات الناجمة عنه في الممارسة العملية . وهي سعيدة لاستقبالها العديد من

(السيد سيتي ، السنغال)

المؤتمرات الدولية ومن بينها الحوار الذي تنظم بمساعدة مجلس أوروبا والعديد من المنظمات غير الحكومية حول موضوع الديمقراطية والتنمية واجتماع الاتحاد الدولي لحقوق الانسان في ظل رعاية الرئيس السنغالي ومؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي سوف يعقد في الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠